

## الأمن أم الحرية.. مفاضلات ومقايضات ما بعد الوباء

### تشديد الرقابة الأمنية يضع الناس أمام حتمية الاختيار الصعب

يجمع المفكرون والباحثون على حقيقة باتت أشبه بأنها ثابتة وهي أن العالم ما بعد كورونا لن يكون مثلما ما كان عليه الأمر قبل ظهور الوباء. وبعيدا عن التأثيرات السياسية والاقتصادية التي ستشعل حروبا جديدة بين القوى العظمى، توجد أيضا مخاوف كبرى من أن تطوع الحكومات هذه الجائحة لتضع المواطنين في معادلة صعبة ومقايضة تقوم على الاختيار العسير بين الأمن والحرية عبر تشديد الرقابة الأمنية على المعطيات الشخصية للأفراد.

لندن - تتصاعد مخاوف المنظمات الحقوقية من أن تستثمر الحكومات الإجراءات المتخذة لمواجهة وباء كورونا لتوظفها على مسارات موازية تستهدف تشديد الرقابة الأمنية والتجسس على المعطيات الشخصية للمواطنين. وتستخدم كل الحكومات تقريبا في إطار إجراءات الوقاية من وباء كوفيد - 19، التطبيقات الهاتفية والتكنولوجيا المتقدمة لمراقبة انتشار الفيروس، ومنها على وجه الخصوص الطائرات المسيّرة والقوى الأمنية لفرض حظر التجول وتدابير الإغلاق. وموازاة مع تأكيد الكثير من المفكرين وعلى رأسهم الفيلسوف الأميركي نعوم تشاومسكي بان شكل العالم والنظام الذي سيقوده في مرحلة ما بعد كورونا سيكون مغايرا لما سبق، فإن المنظمات الحقوقية تكرر حيزا هاما من بلاغاتها وبياناتها للتحذير من الانزلاق نحو توظيف الأسلحة التي تواجه بها الحكومات فيروس كورونا لتكتم الأفواه وخنق الحريات الفردية والعامه.

#### تكيم الأفواه

تتواصل السجلات السياسية والفكرية في زمن وباء كورونا بشأن إمكانية تفوق الطابع الاستبدادي على النظام الديمقراطي الذي يضمن الحريات والحقوق. ويحذر الباحثون من أن تلجأ بعض الحكومات المستبدة إلى وضع

على المعطيات الشخصية للأفراد. وتستخدم دول عديدة بيانات الهواتف لتتبع تحركات الناس في مواجهة جائحة كوفيد - 19. وبحسب ما ورد في تقارير عدة تجمع النمسا، وبلجيكا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، والمانيا جميعها بيانات مواقع مجمعة

الفقيرة العاجزة طبعتها على تحمّل أعباء الوباء بأنشطة العصابات أو بعض الجمعيات والمنظمات الإنسانية المشبوهة.

ويقول أدري ويلسون في مقال بجملة "فورين بوليسي" لقد بدأت بعض الجهات كالمخيمات الخيرية وعصابات المافيا، في ملاء الفجوة. حيث اغتمت هذه المجموعات الفرصة وتدخلت حيث تعثرت الحكومات المركزية، أحيانا من أجل تحقيق مصلحتها الذاتية. ويستدل الكاتب في تقريره بتجارب كثيرة منها ما حصل في باكستان، حيث أجبرت نسبة 30 في المئة من الباكستانيين الذين يعيشون في فقر، رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان على الخشية في وقت مبكر من أن الإغلاق على الصعيد الوطني - الذي انتهى في 9 مايو - ستكون له عواقب مدمرة. وكتبت نيجا مقصود في 11 مايو "عندما تمت مناقشة الإغلاق، تأخر

وتدعمت مكانة هذه الأطراف الجديدة بعدما عجزت حكومات قوية في الولايات المتحدة أو بريطانيا عن إدارة الأزمة لوجدها ما جعل ثقة الجمهور في الحكومات والمشرعين تتراجع بشكل لافت، فيما أغرقت الدول



الوباء يغذي العصابات



#### كورونا سلاح للتضييق على الحريات

المشددة لمواجهة كورونا في خاتمة التوظيف السياسي من قبل الحكومات لإسكات أصوات المحتجين. ولعل أبرز مثال على إمكانية أن تتغل بعض الحكومات بالحرب على الوباء في مقابل إدارة الظاهر لمطالب اجتماعية ملحة وهو ما يحصل في تونس، حيث يحذر خبراء من أن تنتهج حكومة إلياس الفخاخ هذه السياسة خاصة أنها أمسكت بدواليب الحكم مباشرة مع بداية فيروس كورونا. وشكفت جائحة كورونا وما رافقها من فرض حظر التجوال وقوانين الطوارئ ونزول لقوى الأمن والجيش إلى الشوارع حتى في بعض الدول الديمقراطية تساؤلات حول ما إذا كانت سلطة الدولة ستتوسع بفعل هذا الوباء لتقيد الحريات تحت زريعة الحفاظ على الأمن وعلى صحة المواطنين. ويحذر المراقبون من الانزلاق وراء الخطابات التي تمخّذ النموذج الصيني واعتباره الأمثل والأفضل في احتواء الوباء بفضل الإجراءات المتشددة التي اتبعتها الحكومة الصينية.

وفضح الوباء خلال الكثير من الحكومات وخاصة الحكومة الإيرانية التي واجهت الجائحة بحملات الاعتقالات ضد الصحافيين الناشطين. ويقول مراقبون إن عدد المفرج عنهم في إيران في إطار خطة مكافحة كورونا كشف حجم الاعتقالات التي تطال عددا من السجناء لأسباب قد تكون في بعض الأحيان واهية. وسبق لمنظمة العفو الدولية أن أشارت في تقرير نشر في أواخر ديسمبر 2019 إلى الآلاف من الأشخاص الذين يتم اعتقالهم بشكل تعسفي في إيران، بعد موجة احتجاجات في نوفمبر، شديدة على الانتهاكات التي يجري تسجيلها خلال محاكمتهم.

وتحدثت من جهتها منظمة هيومن رايتس ووتش في شهر أبريل عن دول عديدة عبر العالم تستغل انتشار فيروس كورونا لارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والتضييق على الحريات. وبحسب تقرير المنظمة، فإن من بين تلك الدول مصر والصين والهند وميانمار وكمبوديا، ودولا أخرى عديدة. وظهر التقرير أن المسؤولين الحكوميين في مصر وميانمار والهند والصين والولايات المتحدة وزيمبابوي كانوا من بين أكثر المسؤولين في دول العالم إنكارا بشأن تقديم معلومات دقيقة حول تفشي الفيروس. وأضافت المنظمة أن السلطات في كل من مصر والصين وميانمار وإثيوبيا قامت باعتقال أو احتجاز أو طرد صحافيين وغيرهم، بسبب قيامهم بالتعبير عن آرائهم حول تفشي كورونا عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وأشار التقرير إلى قيام السلطات المصرية الشهر الماضي بطرد مراسلة صحيفة الغارديان البريطانية بسبب تقرير أعدته، وشككت في الإحصاءات الرسمية لساعات الإصابة في مصر، واستندت في التقرير إلى بحث غير منشور لمتخصصين كنديين في الأمراض المعدية. وتظهر كل هذه الحالات أن الهاجس الأكبر أمام الناس بات متعلقا بوجوب إلقاء نظرة استشرافية وبعيدة المدى تخص الإجراءات التي تتخذها لمكافحة الفيروس، ما يطرح التساؤل حول هل سيستمر اعتماد القيود نفسها بعد انتهاء الأزمة؟ وهو مبحث يمكن أن يحدد شكل الرقابة في عالم ما بعد الوباء.

في مصر بعدما انتشرت وحدات من الجيش في الشوارع والمنشآت العامة لتعقيمها. كما قام الجيش بتوزيع كامات ويبيعها للمصريين بأسعار مخفضة.

#### كابوس 2019

ترتفع أصوات الآلاف من المدافعين عن حقوق الإنسان من أن تجد الدول المستبدة والأكثر انغلاقا كما الدول الديمقراطية خلاصها في وباء كورونا من كابوس عام 2019 الذي كان عاما احتجاجيا ومطلبيا بامتياز. وقبل ظهور الوباء في مدينة ووهان الصينية عام 2019، عرفت دول كثيرة موجة من الاحتجاجات التي وصلت إلى حد الإطاحة بنظم سياسية ورؤساء مثل السودان حيث أطاحت بنظام عمر البشير والجزائر التي ثار شعبها ضد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ما أجبره على التنحي عن كرسي الرئاسة.

كما اجتاحت فرنسا التي تعد دولة عريقة في الديمقراطية موجة احتجاجات السترات الصفراء التي دفعت الرئيس إيمانويل ماكرون إلى التنازل عن بعض الإجراءات المتعلقة بالضرائب. راهنا يصنف الكثير من المراقبين الإجراءات

في مصر التي كان عاد إليها قبل أشهر من بدء الحركة الاحتجاجية ضد الرئيس الراحل حسني مبارك، وكتب كثيرا من جهة أخرى عن الأوبئة في الشرق الأوسط.

وصادقت الكثير من دول العالم ومنها مصر على مجموعة من التعديلات لقانون الطوارئ اعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان أنها تعزز من "السلطات القمعية" للحكم باسم مكافحة فيروس كورونا المستجد. ويقول المؤرخ المصري "إذا قرأنا ما يحدث الآن بما حدث إبان انتشار وباء الكوليرا في العام 1947، سنجد أن الفارق الكبير هو وسائل الإعدام والانفتاح الذي كانت تعتمده في ذلك الوقت، في حين أنها اليوم مغلقة في ما يتعلق بتغطية الوباء".

ويتعرض العشرات من المدونين والصحافيين في دول عربية عدة وكذلك في إيران إلى مضايقات واعتقالات بتهم نشر أخبار زائفة وكاذبة بشأن وباء كورونا. ويرى فهمي "ما نواجهه اليوم أخطر بكثير.. لأننا إزاء نوع جديد من المراقبة واقتحام الخصوصية باسم السيطرة على الوباء". وعاش فهمي من الدول إجراءات الوقاية من الوباء من ذلك تعزيز دور الجيش في الحياة العامة

أو من دون أسماء من شركات الاتصالات لتعقب المحتكين بالمصابين بفايروس كورونا. ويخشى في هذا الصدد، استاذ التاريخ في جامعة كمبريدج المتخصص في تاريخ الأوبئة خالد فهمي من أن تستغل الحكومات وباء كوفيد - 19 لتعزيز رقابتها الأمنية على المواطنين. ويقول الاستاذ الجامعي المصري (56 عاما) في مقابلة مع وكالة فرانس برس من كمبريدج "الطريقة التي ستمتكن بها الحكومات من مراقبة أفعال وتحركات كل شخص تدعو للقلق".



ويضيف "الخوف يرجع إلى أنه بمجرد التنازل عن هذه الحقوق (الشخصية) للحكومات، يصعب استردادها بعد انتهاء الأزمة". ويشير في هذا الصدد إلى التجربة المصرية التي يتابعها عن كثب. وعاش فهمي اللحظات التاريخية لشورة يناير 2011

## وداعا سلطة الحكومات مرحبا حكم العصابات

بعد الاضطرابات الكبيرة في الحرب العالمية الثانية.

وخلق اقتصاد إيطاليا المتعثر فراغا جديدا للمافيا. ففي حين تجنبت المناطق الجنوبية للبلاد إلى حد كبير أسوأ الآثار الصحية للوباء، أدى الإغلاق الذي أعقب ذلك إلى فقدان العمل بالنسبة لعشرات الآلاف من العمال غير الرسميين، حسبما أفادت ستيفانيا ديغوتوي في 4 مايو. وتستغرق البلديات وقتا أطول من المتوقع لتوزيع أموال الإغاثة من الحكومة المركزية، تاركة مجالا للجريمة المنظمة للتدخل.

وتقول ديغوتوي "في نابولي، تدخلت المافيا كمزود لطرود غذائية وفروض. وبحسب ما ورد شوهد شقيق زعيم المافيا في باليرمو وهويوزع عبوات الطعام في أقر أحياء المدينة". وتقدم بعض المدن مثل باليرمو برامجها الخاصة للمساعدة الغذائية والنقدية في محاولة لمنع شبكات المافيا من استغلال أولئك اليائسين والعاطلين عن العمل لطلب شكل من أشكال السداد في وقت لاحق. وقال عمدة باليرمو "تعرف جيدا كيف نرد على كل تلك الممارسات، لاسيما وأن باليرمو قاتلت ضد المافيا لعقود. نحن بحاجة فقط إلى أن تكون أسرع ما يمكن، وسنجاوز هذا الأمر أيضا".

وقال كل من نينا هاتشيفيان وأنثوني بيبا إن "فشل النظام العالمي المتعدد الأطراف في مواجهة فيروس كورونا بشكل مباشر خلق فرصة للسلطات المحلية في المدن والولايات لاتخاذ إجراءات أكثر حسما. وتعاون المدن مع بعضها البعض لسد الفجوة الإيطالية ويكوزا اليابانية بشكل أقوى

التي تسيطر عليها، من خلال قيامها بإجراءات فحص درجات الحرارة إلى إنشاء فرق للتوعية الصحية.

وتجادل جاكسون بأن المدنيين الذين يعيشون تحت سيطرة طالبان لا يزالون يعانون على الأرجح بشكل غير متناسب طالما أن العنف المتزايد يعطل الوصول إلى الرعاية الصحية وسلاسل الإمداد.

#### عجز الحكومات عن مكافحة الوباء يفتح الباب لسلطة العصابات والجماعات المتمردة والجمعيات الخيرية

وكتب روبرت موغاه في 8 مايو "شهدت دول مثل المكسيك والبرازيل والسلفادور زيادة في العنف على أيدي عصابات المخدرات وعصابات المافيا، التي تستغل فرصة الوباء لبناء القوة الناعمة من خلال توفير السلع والخدمات الأساسية للفئات الضعيفة". وفي العديد من الأحياء الفقيرة، تفرض الجماعات الإجرامية، بدلا من الشرطة، أوامر الإغلاق وحظر التجول. وقال موغاه "قد تنمو جاذبيتهم في وقت تفتقر فيه القيادة الحكومية إلى القدرة على إدارة الأمور. وبالإضافة إلى تاجيس العنف المتزايد، يمكن للوباء أن يعزز النفوذ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبعض المنظمات الإجرامية بنفس الطريقة التي ظهرت بها المافيا الإيطالية ويكوزا اليابانية بشكل أقوى

تنفيذه أو تم تنفيذه بشكل جزئي، مما كشف عن افتقار الحكومة إلى سرعة اتخاذ القرار".

وفي حين أطلقت الحكومة برنامج المساعدة النقدية الخاص بها وصندوق الإغاثة، تقدم المواطنون إلى تلبية احتياجاتهم عبر منظمات الأعمال الخيرية. واستخدمت المنظمات المحلية غير الربحية وحتى الباكستانيون الذين يعيشون في الخارج تطبيق "واتساب" ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي لجذب التبرعات النقدية والغذائية والصابون ومعدات الحماية الشخصية للأشخاص والمستشفيات المحتاجة. لكن مثل هذه الجهود المجتمعية تبقى مؤقتة خاصة أن الآثار الاقتصادية لعملية الإغلاق تمتد بعد تاريخ انتهائها. وقد كتبت مقصود "ليس لدى باكستان موارد تمويل كافية لمواجهة الدمار الناجم عن الإغلاق. في الوقت الحالي، تعيش البلاد على استعداد مواطنيها للعطاء".

وفي أفغانستان المجاورة، واجهت الحكومة انتقادات خلال الوباء لعدم إخضاعها المواطنين الذين يعبرون حدودها للفحص، بما في ذلك القادمون من إيران، التي شهدت انتشارا مبكرا وكارثيا للفايروس. لكن حركة طالبان تدعي أنها فرضت إجراءات عزل على العائدين من إيران، بل وأنشأت مراكز الحجر الصحي الخاصة بها.

وكتبت أشلي جاكسون في 6 مايو، أن هذه الرسائل هي عبارة عن جزء من استراتيجية دعائية أكبر، ونشرت الجماعة المتمردة مقاطع فيديو وإعلانات تشير إلى أنها استطاعت احتواء فايروس كورونا في المناطق